اجتهادات تيسيرية في تعليم النحو

Facilitative jurisprudence in grammar education

الدكتورة: بوهنوش فاطمة
جامعة ابن خلدون –تيارت-
bouhennouche1979@gmail.com

تاريخ الاستلام:2020/11/11 تاريخ القبول:2020/11/13 تاريخ النشر: 2020/11/14

ملخص:

لقد أثمرت الدراسات النحوية الحديثة، ممارسات تيسيرية تعليمية في النحو، تقود إلى البصر بالصعوبات والتعقيدات التي دفعت بالمعرفة النحوية القديمة إلى إتقان الفهم والشرح والتحصيل، وصرفت بعض الاجتهادات التراثية عن تحقيق غاياتها، لذلك تأتي هذه المداخلة لإضاءة محور التيسير في مادة النحو في عصرنا الحاضر وما تؤديه من احتياجات تعليمية تنأى عن الغموض والاستطراد في عرض المادة وبسطها.

كلمات مفتاحية: التيسير؛ التجديد؛ التعليم؛ الصعوبات؛ الاجتهادات؛ الانتقادات.

Abstract:

Modern grammatical studies have yielded educational facilitative practices in grammar, leading to a view of the difficulties and complexities that prompted the ancient grammatical knowledge to master the understanding, explanation and achievement, and distracted some of the heritage jurisprudence from achieving its goals, so this intervention comes to light the axis of facilitation in the grammar material in the present time and the educational needs it performs

Keywords: Facilitation; renewal; Education; difficulties; jurisprudence; criticism.

1. مقدمة:

تعد فكرة التيسير النحوي فكرة تعليمية خالصة، فهي من أكثر الإشكالات التربوية الحديثة، التي أضحت تتطلب نظرا حصيفا في الصعوبات المتعلقة بتجديد المناهج وتخفيف القواعد النحوية، ولذلك فقد كان طبيعيا أن تتصاعد صيحات التجديد والتقريب لفهم النحو وتحديد وظيفته.

ومعنى هذا أن النحو لم يكن معزولا عن المحيط التربوي العملي، وانه لم يفشل في إثبات أهميته التي كانت ولا زالت في مقدمة أهمية تعليم نشاطات اللغة المختلفة، لكن هل هذا يؤكد أنه درس صالح لتلبية مطالب العملية التعليمية اليوم؟ وهل قواعد هذا الدرس برغم تطاول الزمان هي بحاجة إلى تنقيح وتقريب بدعوى الصعوبة والتعقيد؟

هكذا أصبحت ظاهرة التيسير النحوي ظاهرة شديدة التعقيد والإلحاح، بدليل أن عددا كبيرا من المجتهدين، من الأمصار المختلفة وجدوا أنفسهم في تعثر مستمر، على الرغم من أنهم حاولوا تذليل صعوبات تعليم النحو للدارسين بانتظام، تلك المحاولات التي يبدو أن لها حظا في التراث، لأن ما حفظه التأريخ النحوي من مؤلفات يعد جزءا من تلك المحاولات الناضجة لمعالجة أزمة التعليم، مع العلم أن منها ما اندرس وظهر ومنها ما ذهبت آثاره بذهاب الأيام.

ولذلك نقول إن استقرار التفكير النحوي على يد الخليل بن أحمد في منتصف القرن الثاني عشر تقريبا، لا يساعد على فك رموز المعرفة النحوية كما لا ينقل فكر الدارسين اليوم إلى التحصيل المعرفي الذي به تتكون المهارات اللغوية، لذلك أصبح الجهد التيسيري مرتبطا بطبيعة البحث النحوي على ضوء المتطلبات التعليمية الجديدة، فما هي حدود هذا الجهد وتطبيقاته العملية؟ وكيف يمكن رصد خصوصيات التجديد والتقريب لهذا الدرس؟

2. رؤية في مفهوم التيسير والتجديد:

التيسير حركة تربوية حديثة، تأتي في صور مختلفة المفهوم، وهي عنوان كتاب شاع وظهر لشوقي ضيف (تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا)، والذي قصد به عرض المادة النحوية بأسلوب سهل منتظم.

والتيسير بهذا المفهوم «لا يقوم على الاختصار ولا على حذف الشروح النحوية والتعليقات والحواشي التي تملأ الكتب النحوية، ولكنه ينبني على العرض الجديد لموضوعات النحو»[1]، بطريقة تسهل الأخذ والاستيعاب للمسائل والقواعد والأصول .

ويذهب علي النجدي ناصف إلى أن التيسير هو أن نرجع النظر في النحو من جديد، لا على أنه فاسد يستحق الهدم، ولكن على أنه صالح مشوب يغشاه الغبار، فيحتاج إلى العرض الجديد[2].

فالتيسير بهذا، ليس اختصارا أو حذفا، وإنما هو جعل المادة النحوية لينة لا عسر فيها ولا التواء، تتجرد من التراكمات والتشوهات التي تصيبها من حين لآخر، وذلك لتقريب الفهم وتسهيل التحصيل الذي به يتمكن المتعلم من معرفة الكلام العربي الصحيح وتزويده بالاستعمال السليم له .

إن كل ما يعيق الفهم، مصدره التعقيدات الذهنية، والفلسفية التي تراكمت في بطون الكتب النحوية لزمن طويل، لذلك يجد مازن المبارك التيسير منفذا علاجيا لطريقة تعليم النحو، فالعلاج يكون في الطريقة لا المادة، وبهذا، فليس صحيحا أن اللغة صعبة لا تقنن، وليس صوابا أن كل صعب ينبغي هدمه، أو الاستغناء عنه[3].

ويرى إبراهيم السامرائي أن التيسير هو أن يطرح ما ليس من طبيعة اللغة، حتى تكون أنقى وأصفى وان يكون النحو مادة تصف اللغة كما هي، بعيدا عن أشكال التأويل والتعقيد[4].

والقصد من هذا، أن يكون النحو مبرأ من كل عيب قد يدخله، فيزيد من تعقيده كأنماط العلل وتفريعات التأويل ومقولات العامل...

على هذا الأساس، يتبين أن التيسير « حركة تجديدية تحاول وضع منهج بسيط يخلو من الاختلافات، والصعوبات بلغة تناسب العصر الحديث، وينضوي تحت هذا الفهم كل ما يعبر عن التيسير من تسهيل المناهج، واستخدام الطرق التربوية والتدريسية التي تساعد الطالب على التمكن من المسائل النحوية، وهذه الحركة ترتبط بمعاير المقولات العربية لا تتجاوزه قيد أنملة»[5].

ولا يختلف التجديد كثيرا عن التيسير، والذي يأتي بمعنى التغيير والتحول، ويعنى به إعادة بعث الحياة في المنهج النحوي المعتمد للتعليم، وذلك دفعا لأشكال الجفاف والعقم والغموض....، مع ضرورة تحديث القواعد وتحريك المسائل إلى الأسهل[6].

فالتجديد في النحو نوع من الإحياء والتحديث، وهو تكييف النحو مع مستجدات التربية الحديثة، وما يتطلبه من بسط للقواعد وتسهيل للمسائل وتقريب للمفاهيم والحدود وفق معطيات جديدة، تساعد على تحديد خصوصيات النحو منهجا وتعليما وتأليفا.

وعليه، فإن مصطلح التجديد لا يكون حكرا على المادة النحوية وحدها، والذين يفكرون في ذلك مخطئون، حيث تراهم يقربون التجديد من التيسير، أي التجديد هو للمادة النحوية، والتيسير للطرق والمناهج، لكن التجديد في الأصل يشمل تجديد المادة وتجديد طرق تعليمها، أما التيسير فيتمثل في تسهيل هذه الطرق وتقريبها إلى الأذهان، والتخفيف من صعوباتها وتخليص هذا العلم من العقم والضياع[7].

3. إشكالية تعليم النحو: قراءة نقدية للتراث:

لا شك أن المؤشرات الزمنية في تعليم النحو « توضح أن المحاولات الأولى فيه قد وضعها أولئك النحاة الذين كانوا يمارسون فعلا مهنة التعليم لتلاميذ من أبناء الصفوة العليا في المجتمع، من خلفاء وأمراء ووزراء وقادة، إذ تحت إلحاح الحاجة العملية التي أوقفتهم عليها العملية التعليمية أدركوا ضرورة وجود مستوى من المؤلفات النحوية المختصرة من ناحية، والميسرة من ناحية أخرى، حتى يتمكنوا من تقديم قواعد اللغة لتلاميذهم دون عنت أو ارهاق، وهكذا خلت مؤلفاتهم –فيما ترويه الأخبار والآثار- من

الإسراف في التفصيل والتقسيم، والولع بالاحتجاج والاستشهاد والتعليل، ولم تعد هذه المؤلفات بمثابة "بحوث" يتقدم فيها أصحابها بتوجيهاتهم الخاصة للظواهر موضوع الدراسة، مستندة إلى أدلتهم عليها، بل كانت – فيما يريد أصحابها- أعمالا تعليمية تقدم ما يوشك أن يكون قد استقر الاعتداد به من أفكار واتجاهات »[8].

هكذا أصبحت مشكلة تعليم النحو مشكلة شديدة التعقيد، ظاهرة الإلحاح في تفكير القدماء والمحدثين معا، على الرغم من وجود محاولات تيسيرية اشتغلت على موضوعات النحو بحسب الأعمار والمستويات، فمستوى المبتدئين يختلف عن مستوى المتوسطين والمتقدمين بشكل واضح من حيث العرض والمنهج، لذلك كان ولا زال التمييز بين المستويات الثلاثة ضروريا في التعليم والتيسير، يقول علي أبو المكارم أن وراء هذا التعدد في مستوى المؤلفات النحوية « تعددا فيما تحتاجه العملية التعليمية من متطلبات (...) وإن هذه المؤلفات في مجموعها، قد كتبت لمستويات ثلاثة من المتعلمين: مستوى المبتدئين الذين لا علم لهم بالنحو ولا معرفة لديهم بقضاياه، ومستوى المتقدمين الذين عرفوا موضوعه ومادته ووقفوا على مسائله وقضاياه، ولكنهم لم يحيطوا بعد بالجوانب المشكلة فيه والاحتمالات الواردة لها، وبين المستويين مستوى وسيط، ألم بطرف من مادة النحو وعلم شيء من مسائله، لكن ما علمه لا يؤهله لفهم مشكلات»[9].

وبهذا، فلا ينكر عاقل أو منصف أن محاولات التيسير قديمة قدم مؤلفات النحو ومصنفاته، وهذه الحقيقة جعلت كثيرا من الباحثين المحدثين لا يتوقفون عن الإقرار بوجود تفكير نحوي تيسيري، وإن سلك مسالك مختلفة لم تستقر في الأذهان ولم تتضح في التأليف، ولذلك بقيت صعوبات تعليم النحو بقدر أو بآخر متراكمة إلى يومنا هذا، نتيجة غموض منهج التناول في الدراسات النحوية.

ولكي يكون الأمر واضحا، لا بد من تحديد نوع الصعوبات، والتي نذكر بعضها تمثيلا لا حصرا :

1- الإجحاف الواضح في الاستقراء، والذي اتضحت أثاره في نتائجه، وقد ساعد ذلك على تثبيت العيوب وتراكم الصعوبات منذ زمن النشأة والتأليف.

2 – لم يراع النظر النحوي حقيقة اللغة في الوصف والتحليل، لذلك انتهت حالتها إلى التحليل الفلسفي .

3- الخلط بين مستويات الأداء اللغوي واللهجي، واعتبار الكل لغة واحدة، محددة الخصائص متحدة المستوى[10].

4- الاضطراب المنهجي في التقعيد، والذي نتج عنه لجوء النحاة إلى المنطق، فاتخذوا القياس المنطقي لهم منهجا وسبيلا من سبل التفكير في النحو[11].

وقد بين عبد الوارث المبروك سعيد أن ذيوع المنطق الصوري في منهج النحاة جعل النحو يغرق في « قضايا منطقية مجردة، حتى نسوا بمرور الزمن طبيعة الموضوع الذي يدرسونه، فاستحال في أيديهم من منهج لوصف اللغة وتقعيدها ... إلى قضايا هامشية وبعيدة عن اللغة في الغالب»[12].

5- الإسراف في التفصيل والتنويع والتقسيم، مما أثر على القواعد، وفتح المجال لاضطرابها وتعددها، ومن ثم فقدانها التكامل فيما بينها[13].

6- كثرة التعليلات والتقديرات التي لجأوا إليها لتسويغ الحركة الإعرابية أو الحكم النحوي، حتى أنهم لم يتركوا قاعدة أو ظاهرة أو حكما من دون الإغراق بالتعليلات الكلامية والفلسفية، أو التقديرات المتكلفة والتوجيهات المسرفة، وذلك حتى تنسجم القواعد مع فلسفتهم العقلية .

7- كثرة المصطلحات وتداخلها، وذلك في الخصومات المذهبية التي كانت سببا في تفاقم الصعوبات النحوية.

8- كثرة المسائل النحوية التي كانت تحتاج إلى التطبيق والتدريب لا إلى الغموض والاختلاف، فهي ليست ميزانا صالحا للتعليم ما دامها معقدة وغامضة .

9- ارتباط التراكيب النحوية بالتأويل وقيامها على فروض عقلية لا مسوغ لها في الواقع، وبذلك انصهرت القواعد في بحار التأويل العقلي

كانت تلك بعض الانتقادات التي ذكرها المحدثون الميسرون، والتي عن طريقها عرفت اتجاهات التحديث والتقريب على نطاق واسع، وتعالت الصيحات التيسيرية مطالبة بتنقية المنهج النحوي من الشوائب والنوافل والتعقيدات .

4. جهود المحدثين في تيسير تعليم النحو:

لقد كان لدعوة ابن مضاء القرطبي أثر طيب على دعاوى التيسير الحديثة، انطلاقا من مقولته التي استهل بها كتابه(الرد على النحاة) في قوله: « قصد ي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ منه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي وأن الرفع فيها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي»[14]، مشيرا إلى خطورة اعتبار العامل هو أساس الحركات وركيزة النشاط .

وبهذا الأساس، أظهر ابن مضاء القرطبي أهمية التصدي لمشكلة العمل النحوي في الكتب القديمة، فنادى المحدثون بضرورة تنقية النحو من هذه المقولة، وهذا ظاهر في مداخل مؤلفاتهم يقول عباس حسن مشيرا إلى تخليص النحو من الصعوبات: « فمن هذا المبدأ ألح الوهن والضعف على النحو، وتمالأت عليه الأحداث، فأظهرت من عيبه ما كان مستورا، وأثقلت من حمله ما كان خفا، وزاحمته العلوم العصرية فقهرته، وخلفته وراءها مبهورا، ونظر الناس إليه فإذا هو في الساقة من علوم الحياة »[15].

لأجل هذا، أراد عباس حسن للنحو منهجا خاصا، يخلو من الاضطرابات والتعقيدات ، وذلك من خلال:[16].

1- العناية بلغة الكتاب وضوحا وإشراقا، وإحكاما واسترسالا، فلا تعقيد ولا غموض، ولا حشو ولا فضول.

2- تعزيز القاعدة وتوضحيها بأمثلة صناعية ناصعة، بعيدا عن الشواهد المتكلفة والشاقة، لا سيما الشواهد اللهجية الموروثة منذ القدم.

3- الابتعاد عن العلل الزائفة، وتعدد الآراء في المسألة النحوية الواحدة، ويكفي من التعليل أن يقال: المطابقة للكلام العربي الناصع، أو الاستعانة بالتعليل في تيسير مفيد .

4- ترتيب المادة النحوية في كتابه النحو الوافي على نسق ترتيب ابن مالك الأندلسي، وذلك لشيوع هذا المنهج.

أما إبراهيم مصطفى فتعد محاولاته التيسيرية في النحو من أشرق المحاولات الحديثة، بل ونقطة الانطلاق في الفكر التجديدي، لذلك صاغ أسسا محددة لإخراج النحو من أزمته، وإعادة النظر في منهجه وذلك من خلال:

1- الرجوع إلى تحكيم المعنى النحوي في بناء القواعد النحوية.

2 – تنقية النحو من شوائب التفكير العقلي والفلسفي، وأن النحو « قانون تأليف الكلام، وبيان ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة، ويمكن ان تؤدي معناها»[17].

وأضاف منتقدا أن يكون النحو دراسة لأواخر الكلم إعرابا وبناء قوله: « فالنحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات، وعلى تعرف على أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقا منحرفة إلى غاية قاصرة، وضيقوا كثيرا من أحكام نظم الكلام، وأسرار تأليف العبارة »[18].

3- إحلال الحركات النحوية محل نظرية العامل في تحديد المعنى، يقول: « لو أن حركات الإعراب كانت دوالا على شيء في الكلام، وكان لها أثر في تصوير المعنى (...) لما كان الإعراب موضع هذا الخلاف بين النحاة»[19].

4- ضرورة إحكام الأبواب النحوية، فالأبواب المتماثلة تتبع في باب واحد كباب المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل[20].

5- الاهتداء إلى تفسير الحركات الإعرابية بما يناسب ألفاظ العربية في التركيب، يقول: «الضمة فإنها علم الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها وأما الكسرة فإنها علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة، أو بغير أداة (...) أما الفتحة فليست علامة إعراب، ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب (...) فهي بمثابة السكون في لغة العامة.

فللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع، ولا أثرا لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة »[21].

هذا وقد كانت لشوقي ضيف محاولات هادفة، من خلال كتابه تجديد النحو، الذي دعمه ببعض الأسس التجديدية:[22]

1- إعادة تنسيق أبواب النحو ترتيبا وتبويبا .

2- إلغاء الإعرابين: التقديري والمحلي، معتمدا في ذلك آراء ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة)، فلا داعي لأن يقال في مثل: جاء الفتى، الفتى فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر، بل يكفتى بالقول إنه فاعل وحسب .

وترتب على هذا، إلغاء تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور، وإلغاء عمل أن المصدرية في المضارع مقدرة، وإلغاء العلامات الفرعية في الإعراب وغيرها .

3- الإعراب لصحة النطق، فهو وسيلة لا غاية، فإن لم يصحح الإعراب نطقا لم تكن إليه حاجة .

4- وضع تعريفات وضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو التي لم يتح لها أن تعرف تعريفا سديدا، على نحو ما يلاحظ في المفاعيل.

5- حذف بعض الزوائد التي تثقل النحو وترهق المتعلم كحذف بعض حالات التقديم والتأخير في الجملة الإسمية، وحذف أن المخففة من أنَّ، وحذف إعمال ليت دون أخواتها مع ما الكافة، وحذف جواز العطف على اسم إن قبل استكمال الخبر وغيرها.

6- زيادة إضافات متفرقة وضرورية لخدمة النطق السليم بكلم العربية وحروفها.

5.خاتمة:

تلك هي بعض المحاولات والاجتهادات النحوية التي اتصلت بالتيسير والتجديد في العربية، وكلها مؤشرات قرائية تحفز الرجوع إلى التراث لاحتوائه واختباره وتقويمه، ومن ثم إحيائه بمقدرة لغوية متفاوتة، تساعد على التحصيل والتمحيص.

وبهذا فمن المؤكد أن رياح التغيير والتحديث تهب من حين لآخر على مجال النحو، وتوشك أن تعصف بالمنهج التقليدي، ويبدو ذلك في بعض المؤلفات التي قدمت للصفوة من المتعلمين بما يلائم متطلبات التعليم الحديث، وهي محاولات اجتهادية محدودة التأثير

في بداية ظهورها، لكنها سرعان ما شاعت وعرفت من خلال تنامي صيحات التيسير والتقريب، لذلك لا تعد هذه المحاولات المذكورة سابقا مجرد ثورة أو انتقاد عفوي، وإنما هي تجارب نحوية هادفة، تكسب المتعلم القدرة على معرفة ما يجب أن يتعلم وما لا يجب كما وكيفا.

6. قائمة الإحالات:

[1]- مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، لبنان، ط1، 1982، ص:15.

[2]- علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، مطبعة لجنة البيان العربي، دط، دت، ص: 40-41.

[3]- ينظر، مازن المبارك، نحو وعي لغوي، دمشق، 1971، ص: 105-106.

[4]- ينظر، إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مطبعة العاني، بغداد، 1966، ص: 80.

[5]- سليمان عباس عيد، تقويم الفكر النحوي عند اللسانيين العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2016، ص : 42.

[6]- ينظر، جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفرابي، لبنان، ط1، 2013، ص: 29.

[7]- ينظر، عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 2008، ص: 68.

[8]- على أبو المكارم، تعليم النحو العربي(عرض وتحليل)، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007، ص: 43-44.

[9]- المرجع نفسه، ص: 46.

[10]- ينظر، سليمان عباس عيد، تقويم الفكر النحوي عند اللسانيين العرب، ص:50.

[11]- ينظر، كمال البشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة، ط1، 1999، ص : 140.

[12]- عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، دار القلم، الكويت، ط1، 1985، ص: 11-12.

[13]- ينظر، علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، 1971، ص: 211.

[14]- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ص 78

[15]- عباس حسن، النحو الوافي ،دار المعارف، مصر، ط4، ج1، ص:04.

[16]- ينظر، سليمان عباس عيد، تقويم الفكر النحوي عند اللسانيين العرب، ص: 58.

[17]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1951، ص: 01.

[18]- المرجع نفسه، ص :03.

[19]- المرجع نفسه، ص: هـ-و (من المقدمة)

[20]- ينظر، المرجع نفسه، ص: 54.

[21]- المرجع نفسه، ص: 50-51.

[22]- ينظر، شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط5، ص: 11-41.